الأمم المتحدة

A/C.1/55/PV.27

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة **٢٧**

الأربعاء، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يو ميا ثان ..... (ميانمار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

البنود ٦٥ إلى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

البت في جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار كل البنود

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل الشروع في مداولاتنا، أود أن أذكر الوفود مرة أخرى بأن هذه الجلسة سترفع الساعة ١٢/٣٠ حتى يجري الاحتفال بتسليم شهادات زمالات الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠٠٠.

كما ذكرت في اجتماع أمس، ستشرع اللجنة في البت في مشاريع القرارات المتبقية على النحو المبين في ورقة العمل غير الرسمية رقم ٦. وأقترح أن تبت اللجنة في مشاريع القرارات وفقا للترتيب المبين في تلك الورقة، وأن تبت اللجنة، في جلسة هذا الصباح، إذا سمح الوقت، في مشاريع القرارات A/C.1/55/L.2/Rev.1 و L.4/Rev.1 و L.29/Rev.1 و L.39/Rev.1 و L.49/Rev.1. وإذا لم يكن هناك وقت كاف، فستنظر في مشروع القرار L.49/Rev.1 عصر اليوم، وسنبت في جميع مشاريع القرارات المتبقية في جلسة عصر اليوم.

إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة توافق على ذلك الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في عرض مشاريع القرارات المنقحة، إن وجدت.

السيد كيتا (مالي) (تكلم بالفرنسية): التعديلات التي أدخلت على مشروع القرار A/C.1/55/L.11 في إطار التنقيحين ١ و ٢ تتناول أساسا الشكل. لقد أسهمت في توضيح وتحديد بعض الأحكام بدقة أكبر، على وجه الخصوص الفقرة الأخيرة من الديباجة والفقرات ٣ و ٧ و ٨ من المنطوق. وقد تعشمنا أن تكون فكرة طيبة أن تدخل في الفقرة الأخيرة من الديباجة تنويها بالوثيقة المعتمدة في الفقرة (٤) من مرفق الوثيقة A/53/681 أما التغييرات المدخلة على الفقرات ٣ و ٧ و ٨ فهي أساسا توضيحات.

وبعد إذنكم، سيدي الرئيس، أود أن أشكر وفد مصر على إسهامه الإيجابي. إنني لن أعود إلى الكلام عن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-72182 (A)

أهمية مشروع القرار هذا بالنسبة لمنطقتنا دون الإقليمية، لأن هذا جرت تغطيته خلال عرض مشروع القرار على اللجنة. وزميلي من سيراليون أبرز في الأسبوع الماضي بطريقة جيدة جدا أثر التداول غير المشروع للأسلحة الخفيفة على المنطقة دون الإقليمية بشكل عام وعلى سيراليون بشكل خاص. وأود أن أعرب عن التقدير للبلدان التالية بالإضافة إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية: جامايكا، غيانا، الكاميرون، كندا، كولومبيا، الكونغو، مدغشقر، هايتي، اليابان؛ وكذلك لبلدان الاتحاد الأوروبي التي تفضلت بالانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

ويحدونا الأمل، كما في السنوات السابقة، أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفتح الآن الباب أمام الوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات أو تعليقات عامة بشأن مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١: الأسلحة النووية.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): باكستان ملتزمة بتحقيق نزع السلاح النووي والقضاء المبكر على الأسلحة النووية. وقد دأبت الجمعية العامة، منذ سنوات عديدة، على تبني الموقف المنصف العادل الذي اتخذته حركة عدم الانحياز لتعزيز نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة باعتباره هدفا نهائيا ينبغي تحقيقه في إطار زمني محدد عن طريق القضاء على كل الترسانات النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ومن أسف أن السنوات الخمس الماضية، منذ التمديد غير المحدود لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، شهدت – في رأينا – تراخيا ملحوظا لزخم الجهود الدولية نحو نزع السلاح النووي. وبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أعلنت نيتها في الاحتفاظ بالأسلحة النووية إلى ما لا نهاية. والتهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية صار يطرح علنا. وفي الوقت نفسه، توقفت عملية نزع السلاح النووي توقفا تماما. ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت – ٢) لا تزال بحاجة إلى تطبيق. والخطر من بدء سباق تسلح جديد ماثل دوما ويمكن أن يشتعل نتيجة قرار بنشر نظام للدفاع بالقذائف التسيارية على صعيد عالمي أو إقليمي. ورفض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم يعكس اتجاهه.

وفي ظل هذه الظروف، نعتقد أنه لم يبق ما يبرر الشعور بالرضا الذاتي الذي ولده توافق الآراء الذي تم التوصل إليه خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. ونحن غير مقتنعين بأن من المحتمل بدء عملية موثوق بها لنزع السلاح النووي خطوة – خطوة في المستقبل القريب، وإن احتمالات القضاء على الأسلحة النووية تظل بعيدة إن لم تكن خيالية. وهذه الحقائق المؤلمة قد لا تكون مقبولة لدى الوفود المقدمة لمشاريع القرارات بشأن نزع السلاح النووية ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في دورة هذا العام، لكن تجاهل الواقع في سياق الأسلحة النووية بعد رفع الغشاوة عن العيون يمكن أن يكون باهظ الكلفة. وإن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لا يمكن أن تسعى، على أية حال، إلى فرض أحكام تلك المعاهدة على دول ليست أطرافا فيها.

تتضمن الفقرة الثامنة عشرة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/55/L.4/Rev.1 والفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار L.39/Rev.1، نداء موجها لبذل جهود لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار ومختلف الخطوات المتصورة فيها. ومن الواضح أن الجهود الرامية إلى تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار لا يمكن أن تقوم بها سوى الدول الأطراف فيها. أما الدول غير الأطراف في المعاهدة فلا يمكن أن يتوقع منها أن تنفذ أحكامها. وسنكون

ممتنين إذا تلقينا تأكيدا بهذا المفهوم من مقدمي مشروع القرارين.

السيد نوبورو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في البيان الذي أدلى به توا ممثل باكستان أشار إلى الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1. وأعتقد أنه أشار أيضا إلى مشاريع قرارات أخرى. ومشروع القرار L.39/Rev.1 عرضه وفدي أول أمس. وقد افتُرض، وإن لم يكن منصوصا عليه قانونيا، إن هذا المنطق للاستقرار الاستراتيجي النووي، يجب تطبيقه على المستوى الإقليمي أيضا. وللأسف فإنه بدلا من إمكانيات تعزيز الاستقرار عن طريق تخفيضات شديدة في الأسلحة النووية ووسائط نقلها في نهاية الحرب الباردة، فقد شهدنا تزايدا غير متماثل على المستوى الاستراتيجي في أعداد الأسلحة النووية ووسائط نقلها في الميدان، وكذلك القدرات التكنولوجية والمالية. وتتفاقم هذه العوامل المنهجية المزعزعة للاستقرار على المستوى الاستراتيجي بسبب الاتجاهات السياسية في الدولة الرائدة على صعيد العالم لصالح تطوير ونشر منظومات للدفاع الوطني بالقذائف وكذلك منظومات الدفاع بالقذائف الميدانية.

إننا نؤمن بأنه إذا كان قرار بشأن نشر نظام للدفاع الوطني بالقذائف قد اتخذ، أو يبدو حتميا، فإن آثاره ستكون كثيرة وشديدة على الاستقرار الاستراتيجي الدولي. ويمكن أن يؤدي إلى الإخلال بعدد من اتفاقات نزع السلاح الهامة، وبشكل خاص معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. كما أن نشر منظومات القذائف الميدانية على بعض المناطق سلبيا، على الاستقرار والحد من التسلح في تلك المناطق ويعجل ويوسع في إنتاج ونشر القذائف. إن لهذه القضية آثارا أمنية خطيرة بالنسبة لباكستان.

لذلك تشاطر باكستان القلق الذي تشير إليه الفقرة السادسة من الديباجة بأن إضعاف معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية سيؤثر على السلم والاستقرار الدوليين. وإننا نؤيد دعوة الفقرة ١ من المنطوق باتخاذ خطوات لتدعيم معاهدة الحد من شبكات القذائف والحفاظ على سلامتها وفعاليتها، ودعوة الفقرة ٢ من المنطوق بتجديد الجهود من أجل الحفاظ على المعاهدة عن طريق الامتثال التام لها. وبالإضافة إلى ذلك تؤيد باكستان الدعوة في الفقرة ٣ من المنطوق بتقييد نشر منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وكانت تتمنى لو أن الدعوة كانت عالمية، وانطوت على التحريم التام لنشر كل منظومات القذائف التسيارية مثلما جاء في البيان الروسي الصيني في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الذي أكد على أن التعاون في مجال الدفاع بالقذائف التسيارية غير الاستراتيجية، رغم أنه ليس محظورا بموجب معاهدة الحد من شبكات القذائف، فإنه يجب عدم السماح به تجنبا للمساس بالمصالح الأمنية للبلدان الأخرى أو تقويض الاستقرار والأمن العالمي والإقليمي. وكما قلنا، لا يجوز الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي على حساب الأمن والاستقرار الإقليميين. تلك ستكون عاقبة التزويد بمنظومات القذائف الدفاعية الميدانية أو تطويرها أو نشرها في مناطق معينة من العالم، بما في ذلك جنوب آسيا.

إن تطوير ونشر منظومات القذائف التسيارية الدفاعية على المستويين الوطني والميداني يجري تبريرهما بأنهما رد على انتشار القذائف في البلدان النامية. وهذا المنطق مرفوض ولا يمكن تبريره. إنه مرفوض لأنه تمييزي؛ ولا يجوز الكيل بمكيالين في ميدان القذائف التسيارية مثلما يتم في الميدان النووي. وهو لا يمكن تبريره لأن قدرات البلدان النامية في ميدان القذائف لا تصل إلى الحد الذي يمكن أن يشكل أي خطر على الدول النووية وغيرها من الدول ذات

القدرات العسكرية الكبيرة. والواقع أن القلق حول انتشار القذائف يُستخدم بشكل محدد لتبرير فرض اللامساواة على البلدان النامية، ولتبرير تطوير ونشر منظومات القذائف الدفاعية الوطنية ومنظومات القذائف الدفاعية الميدانية. لذلك يشعر وفد باكستان بخيبة الأمل لأن الدول التي تبنت مشروع القرار L.2/Rev.1 أوردت فقرة في الديباجة تعرب عن قلق مزعوم حول انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات نقلها.

وباكستان تتشاطر الهدف الأساسي لمشروع القرار، وهو صون السلم والاستقرار العالمي والإقليمي بتجنب نشر منظومات القذائف التسيارية الدفاعية على المستويين الوطني والميداني. ولذلك سوف نصوت لصالح مشروع القرار L.2/Rev.1.

السيد موكول (الهند) (تكلم بالانكليزية): ستصوت الهند، كما فعلت العام الماضي، لصالح القرار المعنون ''المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها A/C.1/55/L.2/Rev.1 نظرا لأن القضايا التي يؤكدها مشروع القرار ما زالت محتفظة بوجاهتها اليوم. وقد تم إيضاح موقفنا بشأن الموضوع في البيان العام الذي أدلى به وفد الهند في اللجنة الأولى. ونود أن نؤكد من جديد أهمية التنفيذ التام وبحسن نية لكل المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة للحد من الأسلحة بما في ذلك معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية.

السيد غراي (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد صدرت مؤخرا نسخة جديدة من مشروع القرار المعنون ''المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها. وقد طلبتُ الكلمة لأوضح لماذا يتعذر على بلدي تأييد مشروع القرار المنقح.

لقد أضيفت فقرة جديدة ترحب بقرار الرئيس كلينتون في ١ أيلول/سبتمبر بعدم نشر منظومة قذائف دفاعية وطنية في ذلك الوقت. هذا التغيير يجعل مشروع القرار أكثر سوءا. لقد تجاهل مقدمو مشروع القرار قرار الرئيس أساسا بعدم إدخالهم أية تعديلات أخرى على المشروع تأخذ بعين الاعتبار كيف أدى قرار الرئيس إلى تغيير صورة قضايا القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وإضافة إلى ذلك لا يعالج التغيير أوجه الخلل التي دفعت بالولايات المتحدة إلى معارضة هذه المبادرة منذ البداية. ولا يزال مشروع القرار قائما على أساس أن الحفاظ على معاهدة الحد من منظومات القذائف وتدعيمها يتناقض مع تعديلها. وهذا رأي غريب عن المعاهدة التي توفر آلية هي ''لجنة المشاورات الدائمة'' للنظر في الاقتراحات لزيادة فعالية المعاهدة، بما في ذلك اقتراحات بالتعديل. والمعاهدة، كما هو معروف، سبق أن تم تعديلها.

ويستطرد مشروع القرار A/C.1/55/L.2/Rev.1 ليضع الجمعية العامة في موقف منحاز في المناقشات الدائرة بين الولايات المتحدة وروسيا، ويصدر أحكاما بشأن مواضيع جوهرية في هذه المناقشات. دعوني أكرر بأن المسائل الخاصة بمعاهدة الحد من منظومات القذائف هي من اختصاص طرفي المعاهدة وحدهما. ولن يؤدي قيام الجمعية بالانحياز إلى جانب واحد إلا إلى إعاقة عملية النقاش. ولذلك تحث الولايات المتحدة بقوة الوفود الأخرى على حجب دعمها لمشروع القرار L.2/Rev.1.

السيد أوغونبانو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): طلب وفد بلادي الكلمة ليشرح تصويته قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.2/Rev.1. وأود أن أبدأ بالتركيز على العوامل التي توضح الأهمية الأساسية لمعاهدة ١٩٧٢ للحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ومن بين تلك العوامل ما يلي: أولا: بالرغم من أن معاهدة

الحد من منظومات القذائف معاهدة ثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي فإن تنفيذها تترتب عليه آثار بالنسبة للجهود القائمة الثنائية والمتعددة الأطراف لنزع السلاح. ثانيا: تشكل المعاهدة حجر زاوية الاستقرار الاستراتيجي. ثالثا: تظل المعاهدة الأساس للنهوض بتخفيضات إضافية في الأسلحة النووية الاستراتيجية. رابعا: لقد صمدت لاختبار الزمن مدة ٢٨ عاما، وحافظت على ثقة الطرفين كليهما بالمعاهدة نفسها. ويفهم وفدي أن ممثل باكستان تكلم بصورة عامة عن الالتزام القانوني للدول الأطراف في معاهدة معينة، وعلى هذا النحو يحيط وفدي علما بهذا البيان بصفته بيانا بشأن حقيقة.

السيد دي لا فورتيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتوافق على هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

تتخذ اللجنة الأولى اليوم موقفا بشأن مشروع القرار الذي يتناول المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووي الأخرى المعروفة باسم معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويغتنم الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة ليشير إلى الأهمية التي يعلقها على المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن تلك المعاهدة والتي لا تزال تتسم، حسب رأيه، بأولوية عليا. ويتعين أن تكون تلك المفاوضات، فضلا عن التنفيذ الفعال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مرحلة هامة أخرى على طريق منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ولقد تمت التوصية بذلك في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأعاد مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة تأكيد تلك الحاجة. ونؤيد تأييدا تاما الأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية التي صدرت عن هذا المؤتمر الاستعراضي.

ويشجب الاتحاد الأوروبي حقيقة أنه لم يتيسر حتى الآن التوصل إلى توافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح للإذن ببداية هذه المفاوضات. ونهيب بالدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق ذلك الهدف في أسرع وقت ممكن. ونعرب عن الأمل في أن يسهم اعتماد مشروع القرار الهام هذا بتوافق الآراء في انطلاق العمل الفعلي في جنيف في بداية دورة عام ٢٠٠١ واختتامه بأسرع ما يمكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/55/L.2/Rev.2. وأعطي الكلمة أولا للوفود التي ترغب في شرح موقفها أو تعليل تصويتها قبل البت في مشروع هذا القرار.

السيد بنيتز فرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): للسنة التالية على التوالي ستبت اللجنة ألأولى في مشروع قرار يهم المجتمع الدولي إلى حد كبير، نظرا لأهمية التقيد بالمحافظة على معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ويرى عدد قليل من البلدان أن معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية مسألة ثنائية محددة لا تخص سوى البلدين الموقعين عليها. بيد أن المعاهدة، على نحو ما أوضح مقدمو مشروع القرار، تتسم بأهمية تاريخية وتعد حجر زاوية في ضمان السلام والأمن العالميين. ولذلك تضم كوبا صوتها إلى الوفود التي أكدت من جديد صحتها واستمرار أهميتها، لا سيما في ظل الحالة الدولية الراهنة، وفي وقت تبرز فيه أهمية التقيد التام الصارم بالمعاهدة من جانب الأطراف.

لقد أحاطت كوبا علما على النحو الواجب بالقرار الذي اتخذه الرئيس كلينتون، الذي أعلن في ١ أيلول/سبتمبر أنه سوف يؤجل اتخاذ قرار بشأن استحداث نظام وطني للدفاع بالقذائف. ولا يعني تأجيل هذه المبادرة أنه تم التخلي عن فكرة إنشاء درع واق من القذائف. فدراسات هذا النظام وعمليات تطويره تظل مستمرة حتى الآن. ولذلك، يعد عرض مشروع القرار A/C.1/55/L.2/Rev.1 مسألة وثيقة الصلة. ولا يزال الوقت متاحا هنا لمواصلة النداء من أجل احترام روح ونص معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وإن نص مشروع القرار المعروض على اللجنة ليس خلافيا ويقتصر على المناداة باتخاذ إجراءات ذات صلة لتقوية وتدعيم معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

وللأسباب التي شرحتها للتو ستصوت كوبا مؤيدة مشروع القرار L.2/Rev.1 وتحث أيضا الوفود الأخرى على تأييده بحزم.

السيد كورديرو دي بنتو أندرادي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): تود البرازيل أن تفسر آراءها بشأن مشروع القرار الذي نحن بصدد التصويت عليه، فضلا عن موضوع معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بصورة عامة. إننا نسلم بالطبيعة الثنائية لمعاهدة الحد من شبكات القذائف. ونظرا لدور المعاهدة بوصفها حجر زاوية الاستقرار الاستراتيجي فإن المجتمع الدولي يهتم بصورة منطقية بإمكانية إدخال تغييرات عليها. ومن المنطقي أيضا أن تعتبر الوفود معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية معاهدة ذات أهمية كبيرة فيما يتصل بترتيبات نزع السلاح الحالية وأن إدخال تغييرات معينة على مضمونها من شأنه أن يؤدي إلى نتائج سلبية في هيكل نزع السلاح بكامله. وبهذا المعني، نشير إلى مبدأ عدم جواز الرجوع عن تدابير الحد من التسلح، ونشدد على الدور الحاسم لمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية في ديناميات الحالة الراهنة للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي.

وتعرب البرازيل عن قلقها إزاء أي مبادرة قد تؤثر بصورة سلبية على نزع السلاح النووي أو تؤدي إلى سباق جديد للتسلح أو لا تتفق مع الالتزام بالقضاء التام على الأسلحة النووية. ووفقا للبلاغ الصادر عن اجتماع وزراء خارجية بلدان تحالف جدول الأعمال الجديد، تؤكد البرازيل من جديد مطالبة الأطراف في معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بالمحافظة على سلامة المعاهدة وصحتها والامتناع عن تنفيذ تدابير يكون من شأنها تقويض مقاصد المعاهدة.

واللجنة الأولى واعية بوطأة إجراءات تغيير معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي، لأن الترسانات النووية لا تزال قوية بدرجة كافية لدعم الأساس المنطقي للتدمير المتبادل المؤكد. والبرازيل، بصفتها داعية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية، تتطلع إلى اليوم الذي تنتفي فيه ضرورة معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

وتوافق البرازيل على كثير من الاهتمامات المضمونية في مشروع القرار A/C.1/55/L.2/Rev.1. غير أننا من وجهة نظر قانونية، لا نستطيع أن نؤيد فكرة أن تنتحل الدول الأعضاء لنفسها مسؤولية ''الحفاظ على مناعة وسلامة'' معاهدة ثنائية. وبدون استثناء شرعية مصلحة المجتمع الدولي في هذه القضية، فإن المسؤولية تقع على عاتق الأطراف في المعاهدة. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية أن يراعي الأطراف في المعاهدة، حينما يمارسون الحق في اقتراح تعديلات على النحو المتوخى في المعاهدة،

الاهتمامات التي يعرب عنها المجتمع الدولي أثناء مناقشة هذا البند من بنود جدول الأعمال. ومن أجل هذه الاعتبارات القانونية ستواصل البرازيل امتناعها عن التصويت على هذا المشروع.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): طلبتُ الكلمة لأشرح موقف وفدي قبل التصويت على مشروع القرار المعنون ''المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها''، الوثيقة A/C.1/55/L.2/Rev.1.

أثناء الحرب الباردة ربما كانت مسألة الردع النووي أبسط بكثير مما هي عليه في الوقت الحاضر. لقد كانت المواجهة العسكرية والنووية إلى حد كبير بين الدولتين العظميين وبين نظامي تحالفهما. ولم توجد آنئذ دول إضافية حائزة للأسلحة النووية. ولم يوجد آنئذ دفاع بالقذائف التسيارية. لقد اضطلعت معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، بحظرها تطوير دفاعات وطنية من القذائف، بدور تحقيق توازن الرعب بين التحالفين الشرقي والغربي. لذا، فإن وفدي يحدوه الأمل في أن تكون هذه العوامل ذات الأهمية ماثلة في أذهان الدول المعنية وهي تحاول تسوية الخلافات التي نشأت بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي فيما يتعلق بالمعاهدة الثنائية بشأن الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

وفي هذا الصدد، فإن وفدي يرحب بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة مؤخرا بإرجاء نشر منظومة للدفاع الوطني بالقذائف. ونعتبر هذا القرار خطوة إيجابية. والواقع أن وفد بلادي يرى أن هذا القرار يتيح الفرصة لمعالجة شواغل المجتمع الدولي. فلنغتنم هذه الفرصة لحث الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على استئناف الحوار بينهما، مع مراعاة الحاجة إلى الحفاظ على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. إن مستقبل هذه المعاهدة التي هي أساس الاستقرار الاستراتيجي، يجب ألا يكون موضع تشكك. ووفدي ما زال يعتقد أن الطريق إلى الأمام يتمثل في إيجاد تسوية تفاوضية للمشاكل المتعلقة بمعاهدة القذائف التسيارية.

ونيجيريا تتشاطر بعض الأهداف الواردة في مشروع القرار A/C.1/55/L.2/Rev.1، إلا أننا نرى أنه ينبغي لهذه اللجنة أن تقدم كلمات التشجيع للأطراف المعنية حتى يمكنها أن تلتقي لحل المسائل المعلقة. واتساقا مع رأينا بأن الحوار والتعاون، لا سيما بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين، هما عنصران حاسمان لتحقيق اتفاق نزع السلاح، فإن وفدي سيمتنع عن التصويت.

وفيما يتعلق بتطور ذي صلة، فإن وفدي يشعر بالقلق إزاء مسألة القذائف التسيارية التي يكتسب تكنولوجيتها عدد متزايد من البلدان. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي الرأي القائل إن التطورات الأخيرة في ميدان القذائف التسيارية والدفاع بالقذائف قد أكدت الحاجة الماسة إلى وضع معايير يتم التفاوض عليها من خلال أطراف متعددة. والخطوة الأولى نحو التوصل إلى هذه المعايير تتمثل في دراسة شاملة عن القذائف طلب إلى الأمين العام إعدادها بمساعدة خبراء حكوميين.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): لقد رحبت سوريا، شأنها شأن جميع البلدان في إطار الأمم المتحدة، بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، لكونها تصب في خدمة الاستقرار والتوازن الاستراتيجي العالمي، وتشكل جزءا هاما من اتفاقيات نزع السلاح الثنائية والمتعددة الأطراف. وتدعو سوريا إلى الالتزام الكامل والدقيق بما تنص عليه هذه المعاهدة الهامة. إن اللغة المستخدمة في الفقرة السابعة من الديباجة

والفقرة الخامسة من منطوق مشروع القرار المعروض علينا في الوثيقة A/C.1/55/L.2/Rev.1 تبتعد عن الهدف الأساسي لمشروع القرار المعروض علينا وتحرفه عن الهدف المنشود. بل إننا نرى أن اللغة في هاتين الفقرتين تشجع على انتهاك الاتفاقية المضادة للقذائف التسيارية. وبالتالي، فهي تتناقض عمليا مع هدف مشروع القرار المعروض علينا. وذلك يدفع وفد بلادي إلى تسجيل تحفظه الشديد عما ورد في هاتين الفقرتين.

ولكن على الرغم من تحفظنا الشديد هذا، والذي أشرنا إليه آنفا، وانطلاقا من حرصنا على الاستقرار والتوازن الاستراتيجي العالمي، وأهمية احترام الاتفاقيات الدولية التي تعقد على مختلف المستويات، فإننا سنصوت لصالح هذا القرار.

السيد عليييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): إن وفد بلادي سيصوت لصالح مشروع القرار A/C.1/55/L.2/Rev.1، نظرا لأهمية معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وخاصة المادة التاسعة التي تنص على أن كل دولة من الدول المشاركة لن تنشر خارج أراضيها أي منظومات قذائف مضادة للقذائف التسيارية أو أي من مكوناتها المحددة في المعاهدة.

السيد ماكوييرا (شيلي) (تكلم بالاسبانية): توصف معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بأنها حجر الزاوية في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي وهي الأساس لتخفيض الأسلحة النووية الهجومية في المستقبل. وما فتئت هذه المعاهدة تضطلع بدور أساسي في ضمان السلم والأمن الدوليين، وذلك هو هدفها العالمي الواضح. وبما أن الأمر كذلك، فإننا نعتقد أن أي تدبير قد ينال من سلامة هذه المعاهدة وصلاحيتها من شأنه أن يؤثر على استقرار وأمن المجتمع الدولي برمته.

ولذا، فإننا نود أن نعرب عن قلقنا إزاء خطر استحداث وتركيب منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والبحث عن التكنولوجيا العسكرية التي يمكن أن تستخدم في الفضاء الخارجي. ومن شأن ذلك أن يؤدي، في جملة جوانب أخرى، إلى تآكل المناخ العالمي المؤاتي لنزع السلاح والأمن الدولي. وإننا نحذر من الآثار السلبية التي قد تترتب على استمرار هذا الحال. فآثارها المزعزعة للاستقرار يمكن أن تعطي زخما لسباق تسلح جديد، وبالتالي تعرض عدم الانتشار للخطر وتضعف نظم تحديد الأسلحة. ومع ذلك، فسوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا على أمل أن يتسنى للأطراف في المعاهدة أن تتوصل إلى تفاهم يكفل المحافظة عليها والامتثال لها.

السيد سوريتا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): رغم أن الفلبين تقدر الأهمية التي يعلقها مقدمو مشروع القرار والوفود الأخرى على المحافظة على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، إلا أننا نمتنع عن التصويت على مشروع القرار. والفلبين، شأنها شأن وفود أخرى كثيرة، تؤمن بأن تلك المعاهدة قد ساعدت على تأمين التوازن الاستراتيجي الهام، الأمر الذي حافظ على سلامة العالم أثناء الحرب الباردة، وبعدها أيضا. وتعتقد الفلبين كذلك أن مشروع القرار المعروض على اللجنة يتضمن العديد من العناصر التي تعكس شواغل هامة أخرى، ونرحب على وجه الخصوص بالاعتراف الوارد في مشروع القرار بالقرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بتأجيل اتخاذ القرار بشأن نشر منظومة للدفاع الوطني بالقذائف، وهو قرار أعلن قبل فترة وجيزة من انعقاد مؤتمر قمة الألفية،

ودفع العديد من الوفود إلى تسابق محموم لإعادة صياغة بياناتهم والنقاط التي سيتناولونها فيها.

والفلبين تتفق مع الرأي القائل إن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية مسألة ذات أهمية ملحة بالنسبة لنا جميعا. ومع ذلك، ترى الفلبين أن الوقت قد لا يكون مناسبا بعد للانخراط في هذه المسألة بنشاط، إذ أن الفلبين تعتقد أن هذا الموضوع يمكن تسويته بصورة أفضل فيما بين الأطراف في المعاهدة. والفلبين لا توافق، كذلك، على الاقتراح الذي يدعو الجمعية العامة إلى مطالبة الدول الأطراف بعدم تعديل المعاهدة في الوقت الذي تسمح فيه المعاهدة نفسها بالتعديل. ويمثل ذلك أحد الشواغل الأساسية التي تنطوي على عواقب معينة فيما يتعلق بالعلاقات العامة للمعاهدة بالنسبة للفلبين وربما لدول أخرى أيضا.

وقد يكون كذلك للإبقاء على الحوار مفتوحا بشأن مسألة معاهدة منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والدفاع الوطني بالقذائف، عوائد نرحب بها. فالدول التي ربما تفكر في نشر أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، قد تضطر في حقيقة الأمر إلى أن تفكر مرتين في مسألة إنفاق الموارد وبذل الجهد دون طائل. وقد يكون هذا أقرب إلى التكهن وصعبا إثباته على وجه اليقين، غير أنه قد حدثت في منطقتنا بعض التطورات اللافتة للنظر والإيجابية التي نرجو أن تؤدي، من خلال جهودنا المشتركة على الصعيدين الدبلوماسي والسياسي، فضلا عما تبديه جميع الأطراف المعنية من نوايا طيبة، إلى المزيد من تقليص إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها. وإذ نعزز الجهود التي نبذلها للتصدي لهذه القضايا على الصعيد السياسي والدبلوماسي، يحدونا الأمل في أن تصبح مسألة منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية موضوعا للنقاش في نهاية المطاف.

وأود أن أؤكد مجددا تأييد الفلبين لمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ولكل ما فعلته هذه المعاهدة من أجلنا، وأن الإجراء الذي اتخذه وفدي اليوم لا ينبغي بحال من الأحوال أن يمثل انتقاصا من هذا الموقف الوطني الثابت.

السيدة توهتوهودجيفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالروسية): أود أن أجري تصويبا صغيرا. تدرك حكومة جمهورية قيرغيزستان الأهمية التاريخية لمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المبرمة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٢ بوصفها حجر الزاوية في صون السلام والأمن والاستقرار الاستراتيجي على الصعيد العالمي. وتؤكد الحكومة مجددا أن هذه المعاهدة لا تقل أهميتها في ظل الأوضاع الدولية الراهنة عما كانت عليه في أي وقت مضى. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أعلن باسم حكومة جمهورية قيرغيزستان القرار الذي اتخذه بلدي بالانضمام إلى مقدمي مشروع القرار A/C.1/55/L.2/Rev.1، المعنون ''المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها''.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.2/Rev.1.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة لإجراء التصويت.

السيد لين كوو – تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): عرض ممثل الاتحاد الروسي مشروع القرار A/C.1/55/L.2/Rev.1، المعنون ''المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها''، في الجلسة ٢٥ للجنة، المعقودة بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وترد في مشروع القرار ذاته قائمة بمقدميه.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، أذربيجان، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بنن، بوتان، بوتسوانا، بروني دار السلام، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إكوادور، مصر، إثيوبيا، فيجي، فرنسا، غابون، غرينادا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، جامايكا، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، مالي، المكسيك، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، عمان، باكستان، بنما، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، تونغا، أوغندا، أوكرانيا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كندا، شيلي، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، أستونا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ترينيداد وتوباغو، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة. أوروغواي، فنزويلا.

اعتُمد مشروع القرار *A/C.1/55/L.2/Rev.1* بأغلبية ٧٨ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٦٥ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد تركمانستان الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا لمشروع القرار].

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في تعليل تصويتها أو شرح موقفها فيما يتعلق بمشروع القرار الذي اعتُمد لتوه.

السيد زايبرت (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم إسبانيا وإستونا وألمانيا وأيسلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والدانمرك وفنلندا وكندا ولاتفيا ولكسمبرغ وليختنشتاين وليتوانيا ومالطة والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا وهنغاريا وهولندا واليونان، وأود أن أشرح سبب قرارنا بالامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.2/Rev.1، المعنون ”المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها“.

نرى من الضروري أن تلقى الطريقة التي تعالج بها هذه المسألة في نطاق اللجنة الأولى تأييدا من الطرفين في المعاهدة. وقد شددنا هذا العام، كما شددنا في العام الماضي، على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا القرار. ويؤسفنا أنه لم يتسن للطرفين التوصل إلى اتفاق، ونشجعهما على مواصلة مباحثاتهما فيما يتعلق بهذه المسألة. فنحن نعلق أهمية كبيرة على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بوصفها ركنا من أركان الاستقرار الاستراتيجي يسهم في العملية الأوسع نطاقا لنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وقد جدد الاتحاد الروسي والولايات المتحدة التأكيد في بيانيهما على التزامهما بالمعاهدة المذكورة ومواصلة بذل جهودهما لتعزيزها من أجل تحسين قدرتها على البقاء وفعاليتها في المستقبل. ونعرب عن ترحيبنا بهذه الالتزامات ونحث الطرفين على مواصلة تعاونهما على هذا الأساس.

ونرحب بالقرار الذي اتخذه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بعدم الإذن في هذه المرحلة بنشر منظومة للدفاع الوطني بالقذائف على نطاق محدود. كما نرحب بالاتفاق الذي توصل إليه مؤخرا في نيويورك رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد الروسي على إبرام اتفاق للتعاون بشأن الاستقرار الاستراتيجي، فضلا عن المباحثات المكثفة الرامية إلى إجراء مزيد من التخفيضات في القوات الهجومية الاستراتيجية ضمن إطار معاهدة ثالثة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٣) يُتفق عليها في المستقبل. ونشدد على أهمية إحراز مزيد من التقدم كذلك في الجهود الثنائية المبذولة لنزع السلاح النووي بالنظر إلى التقدم المحرز في الجهود المتعددة الأطراف الأوسع نطاقا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونحث الطرفين على مواصلة العملية الثنائية في هذا الميدان، بما فيها بدء نفاذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢) في وقت مبكر والبدء عاجلا بإجراء مفاوضات ستارت ٣ بشأن إجراء مزيد من التخفيضات الكبيرة في الترسانات النووية وإبرام المعاهدتين في أقرب وقت ممكن.

وبما أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية توفر إطارا عالميا لنزع السلاح ومنع الانتشار النوويين، نرحب ترحيبا شديدا بالنجاح الذي أسفر عنه مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. ونشدد على أهمية تنفيذ الخطوات العملية التي تم الاتفاق عليها في الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي، بما في ذلك مواصلة عملية ستارت والأهمية الملحة للإسراع بإنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن ضرورة إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصناعة الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى. وندرك تحديات الأمن المتزايدة التي يتسبب فيها الانتشار الحالي لمنظومات القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل، وضرورة منع وكبح هذا الانتشار من خلال المساعي الدولية.

السيد سالاندر (السويد) (تكلم بالانكليزية): تؤيد السويد التعليقات التي أدلت بها ألمانيا باسم ٢٩ دولة فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/55/L.2/Rev.1. وفضلا عن تلك النقاط، تود السويد أن توضح موقفها من قضية واحدة.

بينما نتشاطر القلق تشاطرا كاملا بشأن العواقب التي يمكن أن تلحق بنزع السلاح وعدم الانتشار من جراء إجراءات تتخذ من جانب واحد تتعلق بإمكان نشر منظومة للدفاع الوطني بالقذائف، فإن السويد لا تتشاطر الانشغال الفائق بالاستقرار الاستراتيجي المعرب عنه في مشروع القرار. ويرتبط مفهوم الاستقرار الاستراتيجي ارتباطا وثيقا

بمذاهب الحرب الباردة التي ترى السويد أن هذه المذاهب، ولئن كانت تشكل جزءا هاما من مفاوضات تحديد الأسلحة التقليدية، فإنها يجب ألا تكون الأساس الوحيد لنزع السلاح وعدم الانتشار في فترة ما بعد الحرب الباردة. لكنها يجب أن تركز إلى حد كبير على اتفاقات مثل تلك التي جرى التوصل إليها في المؤتمر الاستعراضي الذي عقد مؤخرا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

هذه الآراء، فضلا عن النقاط التي أثارتها ألمانيا، دفعت السويد إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود في هذه المرحلة أن أرحب في اللجنة برئيس جمعية الألفية. إن أمامنا يوما حافلا بالأعمال وأنا متأكد أنكم، السيد الرئيس، سيشهدون تصويتا هاما ومناقشة حية إلى أقصى حد. والإجراءات تسير بيسر كامل أيضا. وأشكر الرئيس على تشريف اللجنة بحضوره هذا الصباح.

السيد ثابا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): صوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار A/C.1/55/L.2/Rev.1، المعنون ''المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها''، لأنه يعلي شأن الموقف القائم على المبدأ، وهو أنه لا بد من المحافظة بأي ثمن على الاستقرار الاستراتيجي العالمي، وهو حجر الزاوية في معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية.

ورغم أن التفاوض بشأن هذه المعاهدة البالغة الأهمية قد جرى على نحو ثنائي، إلا أنها ترمي إلى الحد من المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف النووية. ولا يوجد أدنى شك في أن بناء المنظومات الدفاعية يمكن حتى أن يعادل التوازن الهجومي، مما يبعث على عدم الاستقرار. ولهذا، يرى وفد بلادي أنه يجب المحافظة على هذا التوازن الاستراتيجي لأن فقدانه يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من العواقب التي تؤثر سلبا على الجهود المخلصة الرامية إلى نزع السلاح النووي.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلادي أن يعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/55/L.2/Rev.1، المعنون ''المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها''.

تعلق الأرجنتين أهمية كبرى على معاهدة منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وغيرها من الاتفاقات المبرمة بين البلدان الحائزة للأسلحة النووية التي يمكن أن تعزز نزع السلاح النووي العام الكامل. ويقلقنا عدم إحراز تقدم مؤخرا في هذا المجال بصفة خاصة من الدول الحائزة للأسلحة النووية، ويتمثل ذلك في عدم إحراز تقدم في التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ٢)، أو في المفاوضات بشأن ستارت ٣.

وسيكون من دواعي الشعور بالقلق أن نرى تراجعا عن الاتفاقات التي دخلت حيز النفاذ، مثل معاهدة منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ونعتقد أن للمجتمع الدولي حقا قانونيا في الشعور بالقلق في هذا الصدد.

ولهذه الأسباب، نكرر هنا النداء الذي وجهناه ثنائيا إلى البلدان المعنية لكي تضاعف جهودها من أجل تدعيم الاتفاقات الحالية والتحرك قُدما بإبرام اتفاقات جديدة بغية ضمان امتثالها الكامل لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ورغم ذلك، امتنعت الأرجنتين عن التصويت على مشروع القرار هذا لأننا غير مقتنعين بأنه يسهم في تهيئة مناخ مؤات لتحقيق الأهداف المنصوص عليها.

السيد بيرسون (نيوزلندا) (تكلم بالانكليزية): امتنعت نيوزيلندا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.2/Rev.1، المعنون ''المحافظة على معاهدة الحد

من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها''، بعد إجراء دراسة بالغة الدقة. لقد زادت حدة القلق الدولي طيلة العام الماضي إزاء انتشار القذائف والخطط الوطنية للولايات المتحدة بشأن الدفاع بالقذائف، وهي الخطط التي تأجلت الآن ولكنها لم تلغ، وآثارها على جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، بما في ذلك توقعات تنفيذ الالتزام بنزع السلاح النووي المتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وترحب نيوزيلندا بقرار رئيس الولايات المتحدة بتأجيل البت في نشر نظام وطني للدفاع بالقذائف ومواصلة عملية التشاور مع المجتمع الدولي حول هذه المسألة. ولكن نيوزيلندا لا تزال تشعر بحذر شديد حيال نشر منظومة للدفاع الوطني بالقذائف، ومرد هذا الحذر إلى قلقها من أنه يحتمل أن يؤثر تأثيرا سلبيا على جهود نزع السلاح النووي.

وأدلي بتعليل التصويت هذا لكي أضمن ألا يكون هناك سوء فهم للأساس المنطقي لموقف نيوزلندا. وقد أعربت رئيسة وزراء نيوزيلندا عن رأي الحكومة في مسألة انتشار القذائف ونظام الدفاع بالقذائف في محفل في نيويورك الشهر الماضي. وأود أن أختتم بياني بالاقتباس من بيانها.

> ''إن قلق نيوزيلندا بشأن نشر المنظومات الوطنية للدفاع بالقذائف يكمن في أنه يمكن أن يؤخر أمر حتى ينهي جهود نزع السلاح النووي. ونعتقد أن خط الدفاع الأول ضد إيصال القذائف طويلة المدى لأسلحة التدمير الشامل يكمن في تعزيز تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام الذي يدعمها وفي التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وفي إقامة نظام فعال للتحقق بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية وفي الرقابة الصارمة على الوصول إلى تكنولوجيا القذائف أو عناصرها.
>
> ''ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتضمن الالتزام بالتفاوض حول نزع السلاح النووي. وتحذر نيوزلندا تحذيرا قويا ضد أي فعل يمكن أن يوقف الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف الحالية أو يلحق الضرر بالمعاهدات القائمة بشأن تحديد الأسلحة. وفي حين أن لكل البلدان مصلحة في الأمن الجماعي، فإننا نعتقد أن هناك واجبا خاصا على أقوى الدول بأن تعمل بعناية وحكمة وبإحساس قوي بالمسؤولية تجاه نتائج أفعالها''.

السيد سالازار (بيرو) (تكلم بالإسبانية): امتنعت بيرو عن التصويت على مشروع القرار بعد تفكير عميق.

ومشروع القرار هذا يطلب منا أن نتخذ موقفا من اتفاق بين البلدان ذات الترسانات النووية الأخرى، وله أثر كبير على أمن المجتمع الدولي كله، وعلى وجه خاص لأنه يمثل توقفا في الجهود الرامية إلى الحد من سباق التسلح النووي وما يترتب على ذلك من خفض للخطر النووي. وبيرو تأمل أن يكون من الممكن تعزيز المعاهدة المتعلقة بالحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بسبب الأثر المؤاتي الذي تحدثه على سائر المجتمع الدولي. وبعبارة أخرى أنها تخفض الخطر النووي، وذلك يؤثر علينا جميعا.

إن المفهوم الحالي للتوازن الاستراتيجي ينبغي إعادة النظر فيه بشكل كامل وذلك بما يتمشى مع القرارات التي تطالب بنزع السلاح النووي الكامل، والتي يحتمل أن نوافق عليها خلال هذه الدورة، كما فعلنا في الماضي، مع مراعاة نتائج المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفتوى محكمة العدل الدولية. ووفد بيرو يرحب بقرار حكومة كلينتون بتأجيل مبادرتها الخاصة بالدفاع الاستراتيجي، التي قد تتطلب تنقيحا لمعاهدة الحد

من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية – التي هي بشكل خاص ميزة للأطراف – لكنها يمكن أن تؤدي إلى القضاء على المعاهدة، وليس إلى تعزيزها.

السيد أوسي (غانا) (تكلم بالانكليزية): امتنعت غانا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.2/Rev.1 كما فعلت بالنسبة لقرار مشابه العام الماضي، لأننا نعتقد في الدرجة الأولى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع الأطراف على التعاون على المستوى الثنائي في حل الخلافات بشأن الإبقاء على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي، كما نتفق جميعا، لا تزال حجر الزاوية في الحفاظ على السلم والاستقرار العالميين. ونحن نعتبر أن عملية حوار كهذه، تجري الآن فعلا، ينبغي أن تبقي عليها الأطراف في المعاهدة، وإذا ما أبقي عليها سيكون لها أثر طيب على الجهود الرامية إلى المحافظة على أهداف المعاهدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.4/Rev.1.

أعطي الكلمة أولا للوفود الراغبة في شرح مواقفها أو تعليل تصويتها قبل البت في مشروع القرار.

السيد بنيتز فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): مشروع القرار A/C.1/55/L.4/Rev.1 المعنون ''نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة'' له عدد من الجوانب التي لا تتفق مع المواقف التي تتخذها كوبا وستظل تتخذها بشكل نزع السلاح النووي. ولدينا تحفظات بشأن عدد من الفقرات في مشروع القرار، بما في ذلك الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة والفقرة ١٦ من المنطوق. وسيمتنع وفد بلدي عن التصويت المنفصل على هاتين الفقرتين من مشروع القرار.

وفيما يخص الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة، موقف كوبا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن نتيجة المؤتمر الاستعراضي السادس للمعاهدة معروف تماما، ولذلك لن أكرره هنا.

وبالنسبة لمسألة الضمانات الأمنية المتناولة في الفقرة ١٦ من منطوق مشروع القرار، أكرر أن الضمانات الأمنية التي تقدم إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ينبغي أن تكون شاملة وغير مشروطة وغير تمييزية. ولا يمكن لكوبا أن تقبل منح تلك الضمانات إلى الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار فحسب. إن بلدنا، باعتباره دولة غير نووية أخضع كل منشآته النووية لنظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، له الحق في الضمانات الأمنية الكاملة من الدول النووية بصرف النظر عن وضعها كطرف أو غير طرف في معاهدة عدم الانتشار.

وبالرغم من تحفظاتنا عن هذه الفقرات أو غيرها في مشروع القرار L.4/Rev.1، قررت كوبا التصويت تأييدا للنص في مجموعه. ويأتي ذلك القرار نتيجة تحليل دقيق للغاية روعيت فيه مختلف العوامل، وبخاصة كوننا نعتبر أن مشروع القرار هذا، بالرغم من عدم تناسقه والقيود الموجودة فيه، يمكن أن يحدث إسهاما إضافيا لتعزيز الهدف الأساسي لدى كوبا في مجال نزع السلاح ألا وهو تحقيق نزع السلاح النووي. والحقيقة الوحيدة المتمثلة في أن مشروع القرار هذا يطرح الحاجة إلى إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية وينص على عدد معين من الخطوات الواضحة لإحراز تقدم في ذلك الاتجاه يجعل له قيمة نعترف بها ونشجعها. ونأمل في تحقيق هذه النوايا الحسنة، التي نعرف أنها تشكل الدافع وراء مقدمي هذا النص، من أجل التحرك قدما نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي. هذا هو الهدف الذي تتشاطره الأغلبية الساحقة من الدول الممثلة

هنا. ونحن ليس لدينا خيار سوى العمل معا بروح بناءة للتقدم نحو نزع السلاح النووي، بعيدا عن خلافاتنا بخصوص طرق ووسائل القيام بذلك.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): وفد باكستان يطلب الكلمة ليشرح موقفه قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.4/Rev.1. لقد احتوى مشروع قرار هذا العام على عناصر عديدة من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الذي عقد عام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والبيان الذي أدلينا به في المناقشة الموضوعية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ يوضح موقفنا من المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

إحدى فقرات الديباجة تأتي على ذكر مسألة الوضع. وأود أن أذكر هنا مرة أخرى أننا لم نطلب أبدا أي وضع خاص لكننا ينبغي أن نواصل الاحتفاظ بقدرتنا على ردع أي عدوان نووي أو غير نووي من أي جانب. ومن المفارقة أن أحكام هذه الفقرة من الديباجة قد يكون لها أثر عكسي على ما قد تحاول أن تحققه. وعلى أية حال، فإن هذه الفقرة تعني ضمنا وبشكل غير مباشر أن بعض الدول لها وضع خاص يخولها مواصلة امتلاك أسلحة نووية. وهذا موقف من الغرابة أن يرد في مشروع قرار بعنوان ''نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية''.

وعلى وجه الخصوص، يعارض وفد بلدي بقوة المطالب غير الواقعية الواردة في الفقرة ١٣ من منطوق مشروع القرار. لقد اقترحنا بعض التعديلات على مقدمي مشروع القرار لكي يجعلوا على الأقل أحكام الفقرة ١٣ من المنطوق جزءا لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي المتصورة في الفقرة السابقة. وللأسف، لم يأخذ مقدمو مشروع القرار هذه المقترحات في الاعتبار. بل على العكس من ذلك، فإن مشروع القرار في صيغته المنقحة أصبح غير مقبول بشكل أكبر لوفد بلدي. ولهذه الأسباب يضطر وفد باكستان للتصويت ضد مشروع القرار.

السيد موكول (الهند) (تكلم بالانكليزية): لقد طلب وفدي الكلمة ليعلل موقفه قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.4/Rev.1، المعنون ''نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة''.

الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، لا تزال تشكل وثيقة توافق الآراء الوحيدة بشأن نزع السلاح التي اعتمدها المجتمع الدولي بأسره. وتتضمن الوثيقة الختامية برنامج عمل لم ينفذ إلا بصورة جزئية. وأي خطة للمستقبل يتعين بالضرورة أن تراعي، كمقدمة منطقية استهلالية، تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية العاشرة. ومن الواضح بشأن العنصر الأكثر أهمية، وهو عنصر نزع السلاح النووي، أن المجتمع الدولي قد أحرز تقدما ضئيلا. والسؤال الذي يتعين علينا أن نطرحه هو هل هناك حاجة على الإطلاق إلى وضع خطة جديدة، علما بأن العنصر الأكثر أهمية في الخطة الحالية لا يزال ساريا ولم يُنجز حتى الآن.

إننا نفهم منشأ مشروع القرار، الذي بدأ بالإعلان المشترك الصادر في دبلن باسم البلدان الثمانية في حزيران/يونيه ١٩٩٨. ولقد رحبت الهند بذلك الإعلان. غير أن مشروع القرار في هذه السنة لا يتجاوز بارامترات الإعلان المشترك فحسب بل أنه قد تغير تماما وأدرج في إطار اتفاقية عدم الانتشار، وهو إطار وخطة يرجع قدمهما إلى عام ١٩٦٧. ويشمل مشروع القرار عناصر وصيغا متفرقة اعتمدت في منتديات أخرى. ونحن نرفض النهج الوصفية المتعلقة بقضايا الأمن، من قبيل النهج المتضمنة في

الفقرتين الرابعة والخامسة من الديباجة والفقرات ١٣ و ١٤ و ١٧ من المنطوق، وهي فقرات ليست غير ذات صلة بمشروع القرار هذا فحسب بل إنها أيضا فقرات خيالية، بعيدة كل البعد عن الحقيقة على أرض الواقع. وليس أمام الهند بعد الآن أي خيار للأسلحة النووية. لقد اتخذنا هذا الخيار والهند الآن دولة حائزة للأسلحة النووية. ونحن لا ننشد منحنا هذا المركز، كما أن هذا المركز ليس ملكا للآخرين لكي يمنحوه. إنها حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها، وهي حقيقة يتعين أن تكون مشمولة في أي خطة واقعية.

الإشارة الواردة في الفقرة ١٧ من المنطوق إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا لا تلامس حدود اللاواقعية فحسب بل إنها تشكك أيضا في أحد المبادئ التوجيهية الجوهرية من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وهو بالتحديد، أنه ينبغي أن يتم التوصل بحرية إلى ترتيبات لإنشاء هذه المناطق فيما بين دول المنطقة المعنية. ولقد تم تأييد هذا المبدأ مرة أخرى بتوافق الآراء في المبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في السنة الماضية. وحسبما صرحنا في مناسبات أخرى، ونظرا للحقائق الراهنة، فإن اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا لم يعد صالحا الآن أكثر من إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شرق آسيا أو أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية.

ونظرا للطابع الشمولي لمشروع القرار، ثمة افتقار يدعو إلى التعجب لعدم ورود أي ذكر لمبدأ البدء باستخدام الأسلحة النووية. المبدأ النووي الوحيد المتبقي للتحالف المتعدد الأطراف المشترك بين القارات، الذي تنطبق سياسته الأمنية على الأسلحة النووية، أكد من جديد سياسته تجاه البدء باستخدام الأسلحة النووية. وبالمثل، فإن مشروع القرار يتجاهل الجهود التي تبذلها بلدان معينة لتطوير الأسلحة النووية وتحديثها كي تحتفظ بها لفترة طويلة في القرن الجديد.

بل أن الإشارات المحددة إلى تدابير مؤقتة من قبيل إلغاء حالة التأهب وإزالة الرؤوس النووية من مركبات الإطلاق حُذفت من مشروع القرار في محاولة واضحة لاسترضاء الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ولسوف تترتب على الجهود المبذولة حاليا لبناء دفاعات من القذائف التسيارية آثار تؤدي إلى زيادة تدهور المناخ الدولي المفضي إلى تعزيز نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين. وبدلا من التشديد على خطورة هذه الإجراءات، التي تعرض للخطر كامل نسيج جهود نزع السلاح المتعدد الأطراف، أعاد مشروع القرار صياغة معظم الفقرات لكي تكون أكثر استساغة للدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في اتفاقية عدم الانتشار.

وآراء وفدي بشأن اتفاقية عدم الانتشار معروفة جيدا. ويحاول مشروع القرار إنعاش المعاهدة الآخذة في الضعف وهي المعاهدة التي أدت إلى خيبة أمل الغالبية العظمى من الدول الأطراف فيها. ونعرب عن تعاطفنا مع أولئك الذين كانوا يحاولون عبثا عبر سنين كي يحملوا الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية التي كرست نفسها بنفسها الأطراف في اتفاقية عدم الانتشار على قبول القيام بخطوات ملموسة لنزع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية. ولقد التزم مشروع القرار جانب الصمت بشأن مصادر الانتشار المتعددة التي أخفقت معاهدة عدم الانتشار في اجتثاثها. غير أننا نعتقد بأن جميع هذه الجهود الجديرة والنشطة، محدودة بسبب الإطار غير المتكافئ والتمييزي الفعلي للالتزامات الواردة في معاهدة عدم الانتشار.

وحسبما ذكرنا دائما، لن يكتب النجاح لأي خطة جديدة في الإطار القديم لمعاهدة عدم الانتشار. ومقدمو مشروع القرار في هذه السنة لجأوا فيما يبدو إلى الخطة القديمة في الإطار القديم الذي كان مآله الفشل. ولذلك ثمة

حاجة إلى تجاوز الإطار القديم ووضع نظام دائم للأمن الدولي، يستند إلى مبدأي المساواة والأمن المشروع للجميع. ولقد توقعنا أن يتضمن مشروع القرار الاقتراحات الواردة في وثائق حركة عدم الانحياز بدءا بمؤتمر قمة ديربان، نظرا لأن عددا من مقدمي مشروع القرار هم أيضا أعضاء في حركة عدم الانحياز. وتشمل مواقف حركة عدم الانحياز مقترحات ملموسة من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية لا سيما المطالبة بعقد مؤتمر دولي بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن القضاء المرحلي على الأسلحة النووية. وكنا نحبذ أيضا لو تمت تسمية استخدام أسلحة التدمير الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، بصفتها جريمة ضد الإنسانية تقع ضمن نطاق سلطة المحكمة الجنائية الدولية.

وأخيرا، وبالرغم من أن وفدي يوافق أيضا على هدف القضاء التام على الأسلحة النووية وضرورة العمل من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، فإننا لا نزال غير مقتنعين بفائدة ممارسة مقيدة بنهج معاهدة عدم الانتشار وهي نهج معيبة وتمييزية. ولذلك سوف نصوت معارضين مشروع القرار ككل.

السيد دي لا فورتيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أُبدي تعليقا موجزا على الترجمة الفرنسية لمشروع القرار. لا يسع وفدي أن يقبل الترجمة الفرنسية لنص مشروع القرار بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبعد التشاور فيما بين الأطراف المهتمة، أصدرت الأمانة العامة قبل أسبوعين تصويبا وردت فيه العبارة الانكليزية "dealing with nuclear disarmament" الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار مترجمة إلى الفرنسية كما يلي "chargé du désarmement nucléaire". فلذلك أطلب إدراج هذا التصويب في النص الفرنسي للوثيقة A/C.1/55/L.4/Rev.1.

وأختتم بالتذكير بأن فرنسا تعلق أهمية كبيرة على صحة لغات الأمم المتحدة الرسمية الست على قدم المساواة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نحيط علما، على النحو الواجب بكلمة ممثل فرنسا.

تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/55/L.4/Rev.1.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل. وطلب إجراء تصويتين منفصلين على الفقرة ١٥ من الديباجة والفقرة ١٦ من المنطوق.

تبت اللجنة الآن في الفقرة ١٥ من ديباجة مشروع القرار L.4/Rev.1.

وأرجو من أمين اللجنة إجراء التصويت.

السيد لن كوو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.4/Rev.1 المعنون ''نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة'' عرضه ممثل السويد في الجلسة الخامسة والعشرين للجنة، المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وأسماء مقدمي مشروع القرار ترد في المشروع نفسه وفي الوثيقة A/C.1/55/INF.2 وإضافة إلى ذلك، انضمت جمهورية إيران الإسلامية والكويت إلى مقدمي مشروع القرار.

تشرع اللجنة في التصويت على الفقرة ١٥ من ديباجة مشروع القرار L.4/Rev.1، وفيما يلي نصها:

''وإذ ترحب بالوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الاستعراض السادس لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية''.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

الهند، إسرائيل، باكستان.

الممتنعون:

كوبا.

تقرر الإبقاء على الفقرة ١٥ من ديباجة مشروع القرار *A/C.1/55/L.4/Rev.1* بأغلبية ١٥١ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في الفقرة ١٦ من منطوق مشروع القرار A/C.1/55/L.4/Rev.1. وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

وأرجو من أمين اللجنة إجراء التصويت.

السيد لن كوو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تصوت اللجنة الآن على الفقرة ١٦ من منطوق مشروع القرار L.4/Rev.1، وفيما يلي نصها:

”١٦ - **تلاحظ** أن مؤتمر الاستعراض السادس للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد وافق على أن الضمانات الأمنية الملزمة قانونا التي تقدمها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة

والأطراف في المعاهدة تعزز من نظام منع انتشار الأسلحة النووية، ودعا لجنته التحضيرية إلى رفع توصيات إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ بشأن هذه القضية“؛

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فترويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

كوبا، الهند، إسرائيل، باكستان.

تقرر الإبقاء على الفقرة ١٦ من منطوق مشروع القرار *A/C.1/55/L.4/Rev.1* بأغلبية ١٥١ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/55/L.4/Rev.1 في مجموعه. وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

وأرجو من أمين اللجنة إجراء التصويت.

السيد لن كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/55/L.4/Rev.1 في مجموعه.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

الهند، إسرائيل، باكستان.

الممتنعون:

بوتان، فرنسا، كازاخستان، قيرغيزستان، موريشيوس، موناكو، الاتحاد الروسي، أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار *A/C.1/55/L.4/Rev.1* في مجموعه بأغلبية ١٤٦ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت .

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في شرح موقفها أو تعليل تصويتها بعد التصويت.

السيد تشينغ جيني (الصين) (تكلم بالصينية): لقد صوت الوفد الصيني لصالح مشروع القرار A/C.1/55/L.4/Rev.1 لأنه يعتمد بصورة مكثفة على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠. وأيضا لأن الصين تنادي بالحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها بصورة شاملة الأمر الذي يتسق مع مضمون ومقاصد مشروع القرار L.4/Rev.1، الذي قدمه تحالف جدول الأعمال الجديد. ولذلك تؤيد الصين مشروع القرار.

في الوقت نفسه، نرى أنه يمكن تحسين مشروع القرار بالطرق التالية. أولا، إن معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية تشكل حجر الزاوية لحماية التوازن والاستقرار الاستراتيجيين الدوليين، ولتعزيز نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. وقد أحطنا علما بالإشارة في مشروع القرار L.4/Rev.1 إلى أهمية هذه المعاهدة. وفي الوقت نفسه، نرى أن مشروع القرار ينبغي أن يتخذ موقفا أكثر وضوحا.

ثانيا، إن البلد الحائز على أكبر الترسانات النووية، وأكثرها تقدما في العالم هو الذي يجب أن يتصدر عملية مواصلة تخفيض الأسلحة النووية بشكل جذري. ومن رأينا أنه يمكن أيضا، زيادة تقوية نص مشروع القرار في هذا الصدد، وفيما يتعلق بالإشارة الواردة في مشروع القرار إلى التدابير بشأن الشفافية النووية، فإننا نرى أن اعتماد هذه التدابير ينبغي أن يكون متوقفا على مناخ دولي أشمل للسلام والأمن والاستقرار والثقة. وينبغي أن يكون مرتبطا بعملية نزع السلاح النووي وأن يكون الأمن غير المنقوص للبلدان المعنية ركيزته الأساسية.

ولا بد من الإشارة أيضا إلى أن مشروع القرار هذا ينبغي أن يطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بوضوح بأن تتعهد بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو دول المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

السيد غراي (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يسعد الولايات المتحدة واقع أن مقدمي مشروع القرار قدموا هذا العام نصا يمكننا تأييده بتنقيحاته بصورة عامة وبوسعي أن أؤكد للجنة إنه لم يكن من السهل علينا أن نتوصل إلى هذا القرار. لقد استعرضنا مشروع القرار على خلفية الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، النبراس الذي نسترشد به في جهود منع الانتشار النووي ونزع السلاح.

إن مشروع القرار A/C.1/55/L.4/Rev.1 ركز بحكمة على جدول الأعمال الذي وضع في عام ١٩٩٥ خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، المنعقد في عام ١٩٩٥، والذي استكمل بالقرارات المتخذة في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.

ويسلم مشروع القرار L.4/Rev.1، بأن نزع السلاح النووي عملية تتطلب مقترحات واقعية في إطار إجراءات تتابعية، وليس نداءات سياسية سعيا لتحقيق أهداف محتملة. ونحن ننظر إلى مشروع القرار في هذا السياق، بما في ذلك الفقرة ١٨ من المنطوق، غير الواضحة والتي يكتنفها بعض الغموض، والتي ينبغي ألا تفسر بأنها تقلل من السبل والوسائل الممكنة للسعي إلى أهدافنا المشتركة بأي حال من الأحوال. إن الطريق إلى نزع السلاح النووي تضمن، وسيظل يتضمن، التفاوض على معاهدات واتفاقات إضافية، إلى جانب مبادرات انفرادية تعبر عن شواغل الأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي. وهذه الخطوات التدريجية والحيوية قد تكون أفضل الخطوات التي تفضي بنا إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد سبق أن اتخذت خطوات كثيرة نحو نزع السلاح النووي، بما في ذلك، في جملة أمور، معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة إزالة القوات النووية المتوسطة المدى والقصيرة المدى، ومعاهدات ستارت، ومعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والاتفاق المعني بالتخلص من البلوتونيوم الذي اتفق عليه مؤخرا، بين روسيا والولايات المتحدة. وإن المعاهدة المعنية بوقف إنتاج المواد الانشطارية هي الخطوة

المنطقية التالية على هذا الطريق، ونتطلع إلى البدء فورا في المفاوضات بهذا الشأن في إطار مؤتمر نزع السلاح في تسهيل دورته المقبلة.

لقد أسفرت الجهود المضنية التي بذلتها جميع الأطراف في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي عام ٢٠٠٠، الذي انعقد في الربيع الماضي، عن صدور الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر بتوافق الآراء، للمرة الأولى منذ سنوات. وبكل أسف، بدلا من الالتفات إلى هذه النتيجة التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء، عند صياغة الفقرة الرابعة من الديباجة، اعتمد مقدمو مشروع القرار على مقترحات سابقة لا تتفق مع الوثيقة الختامية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن تأييد الولايات المتحدة لمشروع القرار A/C.1/55/L.4/Rev.1 لا يعبر عن قبولنا لهذه الفقرة المضللة، بل عن تأييدنا العام لنتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠.

السيد سونغار (تركيا) (تكلم بالانكليزية): لما كانت تركيا دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقات أخرى في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، فإنها ترغب في أن ترى البلدان كافة تتشاطر أهداف عدم الانتشار وتعمل بصورة جماعية من أجل بلوغ تلك الأهداف. وما زلنا نعتقد بأن الجهود المنتظمة والتدريجية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية أساسية من أجل الحد من الأسلحة النووية عالميا، على أن يكون الهدف النهائي إزالة تلك الأسلحة تماما في إطار نزع السلاح العام الكامل. وبما أن قرار العام الماضي قد تضمن عناصر معينة جعلت من الصعب علينا أن نؤيدها، فقد آثرنا الامتناع عن التصويت وشرح الأسباب التي دفعتنا إلى ذلك. غير أننا غيرنا تصويتنا، هذا العام إلى نعم، لأن مشروع القرار الذي نحن بصدده يعبر بشكل ملائم عن توافق الآراء الذي تحقق في مؤتمر الاستعراض للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠.

السيد سوتار (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لشرح موقف المملكة المتحدة من مشروع القرار A/C.1/55/L.4/Rev.1. واسمحوا لي بأن أبدأ بتقديم الشكر لمقدمي مشروع القرار على الروح البناءة التي تحلّوا بها في الحوار مع الوفود الأخرى بشأن هذا النص.

لقد أوضحت في بداية التصويت على مشاريع القرارات في المجموعة الأولى، بشأن نزع السلاح النووي، إن الاهتمام الرئيسي للمملكة المتحدة ينصب على ضرورة أن تعرب الجمعية العامة في دورتها هذه عن تأييدها القوي الذي لا لبس فيه للنتائج الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. لذا، فإننا نرى أن من الأهمية بمكان أن تعبر مشاريع القرارات الصادرة عن هذه اللجنة تعبيرا أميناً عن نص وروح ما اتفقنا نحن عليه في وقت مبكر من العام الحالي، بوصفنا أطرافا في تلك المعاهدة. ومن هذا المنطلق، يسرنا أننا صوتنا لصالح مشروع القرار.

وكما أوضحنا في شهر أيار/مايو، هنا في هذه القاعة، تلتزم المملكة المتحدة بشكل قاطع بالقضاء على الأسلحة النووية عالميا. ونرحب بكون مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ قد صادق على مجموعة التدابير التي انعكست في مشروع القرار، والتي اتخذت المملكة المتحدة الكثير منها على المستوى الوطني. لقد أجرت المملكة المتحدة بالفعل تخفيضات انفرادية كبيرة في ترسانتها النووية وأصبح ما لديها من أسلحة نووية الآن أقل مما لدى أي من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. ودرجة تأهب قواتنا النووية منخفضة. ونحن ملتزمون تماما بالشفافية فيما يتعلق بقواتنا

النووية. كما أننا نحترم تعهداتنا بشأن عدم الانتشار بموجب المادة الأولى من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع مراعاة مقتضيات أمننا الوطني. وإن الأسلحة النووية تؤدي بالفعل دورا أقل في السياسات الأمنية للمملكة المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. لقد صدقنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأوقفنا إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية. ويتم وضع المواد الانشطارية التي لم تعد مطلوبة لأغراض عسكرية تحت الإشراف الدولي. وتخضع جميع منشآت الإثراء وإعادة المعالجة في المملكة المتحدة للتفتيش الدولي.

ونعتقد بأن الأولويات الفورية للعمل القادم هي المزيد من التخفيضات في الترسانتين النوويتين الأمريكية والروسية من خلال عملية ستارت، ودخول معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ، والتفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. هذه كانت أولويات المجتمع الدولي المتفق عليها في مجال نزع السلاح النووي منذ عام ١٩٩٥ على الأقل. وستجعل هذه الأولويات من العالم مكانا أكثر أمانا وبالتالي ستساعد أيضا على إيجاد الظروف اللازمة لمزيد من الخطوات الوطنية والدولية نحو نزع السلاح النووي.

ومن الواضح أن تحقيق القضاء الشامل على الأسلحة النووية سيتطلب من المملكة المتحدة والدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تفعل المزيد. وسوف نواصل العمل مع دول أخرى حائزة للأسلحة النووية بروح بياناتنا المشتركة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ واجتماعات لجنته التحضيرية. ولكننا لا نستطيع التظاهر بأنه يمكن تنفيذ تدابير نزع السلاح النووي في ظل فراغ أمني. وتمهيد الظروف التي تسمح بالقضاء الشامل على الأسلحة النووية سيتطلب تحركا من كل الدول، وليس من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية فحسب، وعلى مستوى كل جدول أعمال الأمن العالمي. ولا بد أن يشمل هذا إحراز المزيد من التقدم بشأن الأسلحة التقليدية والقضايا البيولوجية والكيميائية وكذلك في المجال النووي.

لقد حددت المملكة المتحدة وجهات نظرها حول هذه القضية بمزيد من التفصيل في ورقة ''غذاء للعقل'' التي تم تقديمها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، نولي أهمية خاصة لوضع ترتيبات تحقق دولي معقولة وقوية. ويرجح أن يكون استحداث حلول للتحديات المعقدة التي تفرضها هذه الترتيبات عملية مطولة وأن يتطلب التزاما قويا ومتواصلا من كل الدول.

السيد انتونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أعلل تصويت الوفد الروسي على مشروع القرار المعتمد للتو. أولا، لا يمكننا أن نغفل الجهود الكبيرة لوفود الائتلاف غير النووي في إعداد مشروع القرار. ومن الواضح أن هذه البلدان قامت بعمل شاق واستندت كثيرا إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠.

ونلاحظ بارتياح أن مشروع القرار يرحب بتصديق روسيا على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢)، ويؤكد على أن استكمال تصديق الجانب الآخر على هذه المعاهدة يشكل أولوية. ويبرز مشروع القرار الصلة التي لا فكاك منها بين تنفيذ ستارت ٢ والحفاظ على معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وتعزيزها، بينما يقر بأن الأخيرة هي حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي والأساس للمزيد من التخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

وفي الوقت ذاته لا نستطيع أن نغفل أن مشروع القرار، في تقييمنا، لم يضع النقطة التي ركزت عليها الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي في سياقها الصحيح. بل إن لدينا تساؤلات حول عنوان مشروع القرار، لا سيما بالنظر

إلى نجاح المؤتمر الاستعراضي الذي حدد موضوع جدول أعمال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. كذلك لاحظنا التناقضات بين بلدان عديدة في الائتلاف غير النووي فيما يتعلق بمشاكل الاستقرار الاستراتيجي، الذي أساسه معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وهذا يعني أنه توجد أيضا تناقضات فيما يتعلق بالظروف التي يمكن فيها تحقيق المزيد من نزع السلاح.

لذلك نعتقد أن اعتماد مشروع القرار هذا يمكن أن يعطي الانطباع الخاطئ بأننا نتخذ خطوة نحو نتائج عمل سبق أن اضطلعت به كل الوفود التي شاركت في صياغة الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي وأود هنا التشديد على أن الهدف الرئيسي لأطراف المعاهدة هو التنفيذ الكامل لكل قرارات المؤتمر، وليس بعضها فقط. ولذلك لم تسمح لنا عيوب مشروع القرار من التصويت لصالحه.

السيد دي لا فورتيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد طولبت اللجنة الأولى للعام الثالث على التوالي بالبت في مشروع قرار بعنوان ''نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة''، والوارد هذا العام في الوثيقة A/C.1/55/L.4/Rev.1. وكما تعلم اللجنة فإن فرنسا صوتت في الدورتين الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين ضد مشروعي القرارين، اللذين يثيران من وجهة نظر فرنسا الشكوك في أولويات نزع السلاح النووي في المنتديات المتعددة الأطراف. وما زالت بعض الصعوبات التي أبرزها بلدي في ذلك الحين قائمة، لا سيما فيما يتعلق بالدعوات الواردة في العنوان من أجل ''خطة جديدة'' في حين لم تمض سوى ستة شهور على اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠.

إن بلدي يحرص حقا على التجاوب مع رغبة مقدمي مشروع القرار في أن يعبر بأوضح شكل ممكن عن توافق الآراء الذي تحقق في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي في أيار/مايو الماضي. ويبدو لنا مع ذلك أن النص المطروح أمام اللجنة اليوم لا يفي تماما بالحاجة إلى الثقة في الوثيقة التي تم الاتفاق عليها في أيار/مايو، وهي حاجة نتفق عليها جميعا.

اسمحوا لي أن أوضح موقف بلدي حول هذه القضية الأساسية وأود التأكيد على أنه لا يوجد أدنى التباس بشأن التزام فرنسا بهدف القضاء على الأسلحة النووية، مثلما حددته المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وأعاد التأكيد عليه المقرر ٢ لمؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥، وفي الفقرة ١٥ (٢) من القسم الخاص بالمادة السادسة الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

اثنان من التدابير الملموسة التي تطرحها الوثيقة الختامية – الالتزام الثابت للدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق إزالة هذه الأسلحة، وإعادة التأكيد على أن هدف جهود الجميع من أجل نزع السلاح هو النزع الشامل والكامل للسلاح – هما تدبيران لهما طبيعة محددة. ويحدد هذان التدبيران الموقف العالمي الذي ستعتمده الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وبالنسبة لفرنسا فإن هذين التدبيرين لا يمكن الفصل بينهما.

إلا أن مشروع القرار الذي اعتمد اليوم لا يبين هذا التوازن، من وجهة نظرنا. ولئن كان التدابير الهامة الأخرى المدرجة في القائمة المستمدة من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ قد أعيد ذكرها في شكل نقاط منفصلة في المنطوق، فإن الالتزام القاطع للدول الخالية من الأسلحة النووية قد أخرج من سياقه وأدرج في الديباجة

بوصفه مبدأ عاما. وتلك الخطوة تؤثر في توازن معاهدة عدم الانتشار لأن تلك الفقرة تتبعها فقرة أخرى تدعو إلى اتخاذ إجراءات لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وهكذا، فإن إزالة الأسلحة النووية لم تعد مدرجة في سياق نزع السلاح العام الكامل.

ونعتقد أن هذا العرض ينحو إلى تغيير نطاق المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار بطرائق لا يحتمل أن تعزز إسهام نزع السلاح في صون السلم والاستقرار الدولي، وفي الحفاظ على أمن الجميع. وبلادي لا ترغب في تأييد ذلك التفسير. وفرنسا، إذ تعقد العزم تماما على الوفاء بجميع التزاماتها في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، بما في ذلك التوصيات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، تجد إذا أن لا خيار لديها سوى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

السيد تشانغ مان ـ سون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يعلل تصويته لصالح مشروع القرار A/C.1/55/L.4/Rev.1. لقد امتنعنا في العام الماضي عن التصويت على مشروع القرار المشابه. ونحن نؤيد باستمرار الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد كذلك أن باستطاعة الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلا عن التعهدات من جانب واحد، أن تسفر مجتمعة عن نتائج ملموسة على طريق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. لذلك السبب يؤكد وفد بلادي أكثر ما يؤكد على اتباع نهج عملي متعدد المراحل لنزع السلاح النووي. وعليه، يرى وفد بلادي أن مشروع القرار A/C.1/55/L.4/Rev.1 يتماشى أكثر بكثير مع نظرتنا الأساسية المذكورة آنفا حيال نزع السلاح النووي من مشروع قرار العام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نص مشروع القرار أكثر توازنا، وهو انعكاس للنص التوافقي للوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعلن رفع الجلسة، أود أن أطلب إلى الوفود أن تبقى في قاعة الاجتماع للاحتفال بتقديم الأمم المتحدة شهادات للحائزين على زمالات نزع السلاح لعام ٢٠٠٠.

وفي جلسة بعد ظهر هذا اليوم، ستبت اللجنة في جميع مشاريع القرارات المتبقية كي تختتم أعمالها للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.